الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة **٩٠**

الخميس، ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا ..... (أوغندا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد إمنادزه (جورجيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٣٦ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

(A/69/722/Add.6)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل الانتقال إلى البند المدرج في جدول أعمالنا، أود، وفقا للممارسة المتبعة، أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/69/722/Add.6، التي يبلغ فيها الأمين العام رئيس الجمعية العامة بأنه منذ إصدار رسالته الواردة في الوثيقة A/69/722/Add.5، سددت غرينادا المبلغ اللازم لخفض متأخراتها إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بالمعلومات الواردة في الوثيقة A/69/722/Add.6؟

تقرر ذلك.

البند ٦٩ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

(ج) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

مشروع القرار (A/69/L.66)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستأنف الجمعية العامة الآن نظرها في البند الفرعي (ج) من البند ٦٩ من جدول الأعمال من أجل البت في مشروع القرار A/69/L.66، المعنون ”تعزيز الإغاثة في حالة الطوارئ والتأهيل وإعادة الإعمار في إطار التصدي للآثار المدمرة التي أحدثها الزلزال في نيبال“. يذكر الأعضاء أن الجمعية عقدت مناقشتها بشأن البند ٦٩ من جدول الأعمال وبنوده الفرعية (أ) إلى (ج) في

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

جلستيها العامتين التاسعة والستين والسبعين، المعقودتين في ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

وأشكر جميع الحاضرين على حضور هذه الجلسة الهامة بشأن الحالة الإنسانية العاجلة التي تؤثر على نيبال والمنطقة المحيطة بها عقب الزلزال المدمر الذي وقع في ٢٥ نيسان/أبريل والزلزال الذي أعقبه في ١٢ أيار/مايو

وأعرب عن خالص التعازي لجميع الذين تضرروا من هذه المأساة الرهيبة، بما في ذلك أسر أولئك الذين فقدوا أرواحهم في نيبال والهند والصين وبنغلاديش.

وأثني على القيادة التي أظهرتها حكومة نيبال وجهودها الثابتة في التصدي لهذه الحالة الصعبة. كما أشكر جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك البلدان المجاورة، والمنظمات التي استجابت للأزمة.

بعد مرور ثلاثة أسابيع تقريبا على وقوع الزلزال الأول، لا تزال الحالة في نيبال تثير بالغ القلق. ففي العديد من الأماكن، لا تزال الظروف على أرض الواقعة مزرية حيث منيت جهود الإغاثة بانتكاسة خطيرة إثر الزلزال الثاني الذي وقع في وقت سابق من هذا الأسبوع.

وعلى الرغم من أن جهود التعافي وإعادة التأهيل الطويلة الأجل ستضطلع بدور حاسم في إعادة بناء نيبال، هناك شواغل آنية تستدعي تقديم المجتمع الدولي للدعم الكامل.

أولا، الاحتياجات الإنسانية في البلد احتياجات عاجلة وهامة. وتوفير المأوى أمر في غاية الأهمية، إذ هناك نحو ٢,٨ مليون من المشردين. ويجب بذل كل جهد لكفالة حصول الأشخاص الذين يعيشون في العراء على المأوى الأساسي في أقرب وقت ممكن. كما يحتاج العديد من المشردين إلى المساعدة الغذائية كضرورة حيوية.

ثانيا، إمكانية الحصول على الرعاية الصحية وخدمات الصرف الصحي وخدمات النظافة الصحية أولوية في غاية الأهمية يجب التعامل معها. وكما تعلمنا من الكوارث الطبيعية المماثلة، فإن الزيادة في معدلات الوفيات والاعتلال وتفشي الأمراض المعدية يمكن تفاديها بالحصول على الرعاية الصحية الأساسية والمياه النظيفة. ومن الأهمية البالغة بمكان تحسين المرافق الصحية وخدمات النظافة الصحية من أجل تجنب احتمال تفشي الكوليرا والإسهال، للحيلولة دون اندلاع موجة ثانية من الوفيات.

ثالثا، بعيدا عن حاجة المراكز الحضرية، يحتاج السكان المشردون من القرى الريفية إلى أن يتمكنوا من العودة إلى ديارهم قبل بداية موسم الزراعة. وعدم تمكنهم من العودة إلى قراهم لزراعة المحاصيل يمكن أن يكون له عواقب خطيرة على الأمن الغذائي للبلد.

وأخيرا، وبينما نعمل على تنسيق جهود الإغاثة التي نبذلها، يجب أن نضع في اعتبارنا أنه لا يوجد سوى فرصة محدودة لمساعدة المجتمعات المحلية المتضررة. وبالنظر إلى بدء الأمطار الموسمية في حزيران/يونيه، من الأهمية البالغة بمكان الشروع في جهد شامل لتقديم الإغاثة بسرعة وفعالية قدر الإمكان.

ومنذ أن ضرب الزلزال الأول البلد، قدم المجتمع الدولي جهودا هائلة من أجل دعم شعب نيبال. ففي غضون ساعات من وقوع الكارثة، أرسلت البلدان المجاورة والبلدان الأخرى من جميع أنحاء العالم أصولا هامة والعاملين في المجال الإنساني وإمدادات الإغاثة. وتعهدت حتى الآن أكثر من ٤٠ دولة من الدول الأعضاء بتقديم الدعم إلى للنداء العاجل بشأن زلزال نيبال الذي أطلقه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في حين أن العشرات قدموا المساعدة العينية والأفراد العاملين في المجال الإنساني، والمستشفيات الميدانية والأغطية وأفرقة

البحث والإنقاذ الحضرية. وأثني على الذين أبدوا تضامنهم مع شعب وحكومة نيبال في أعقاب هذه الكارثة المروعة. وأحث الأطراف على مواصلة الدعم.

أعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام السيد بان كي – مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): خلال الأسابيع الثلاثة الماضية، تغيرت حياة ثمانية ملايين من الشعب النيبالي تغييرا يستعصي علينا إدراكه. أولا، ضرب البلد زلزال قوته ٨,٧ في ٢٥ نيسان/أبريل، ليخلف حوالي ٠٠٠ ٨ قتيل وما يزيد عن ضعف هذا العدد من المصابين. وبعد أكثر من أسبوعين بقليل، ضرب زلزال ثاني البلد في ١٢ أيار/مايو، قوته ٣,٧. هذه الهزة الأرضية القوية أسفرت عن مقتل العشرات وجرح أكثر من ٠٠٠ ٢. وأود أن أعرب عن خالص التعازي إلى كل من فقدوا أعزاء وأفراد الأسرة وأصدقاء أو زملاء.

إن كارثة بهذا الحجم تؤثر على كل مجتمع وكل قطاع من قطاعات المجتمع. ودمر حوالي ٠٠٠ ٤٠٠ منزل وتضرر ٠٠٠ ٢٨٠ منزل آخر. وقد ترك مئات الآلاف بلا مأوى، وفي حاجة ماسة لتوفير مأوى طارئ، والغذاء والمياه النظيفة والرعاية الصحية. لقد تضررت ٣٩ مقاطعة من مقاطعات نيبال البالغ عددها ٧٥ مقاطعة. وتقع بعض القرى الأكثر تضررا في أكثر المواقع النائية، بالإضافة إلى جبال نيبال الجميلة والشامخة. وللأسف، لا يزال عدد الأشخاص الذين قتلوا في ازدياد مع وصول العاملين في مجال تقديم المعونة إلى تلك المجتمعات المحلية.

وقادت حكومة نيبال جهود الاستجابة واضطلعت القوات المسلحة في نيبال بدور رئيسي في تحديد مكان وجود الناس في المناطق النائية التي انقطعت عنها المعونة. وخلال الأيام الأولى، قامت أفرقة البحث والإنقاذ التابعة للجيش النيبالي بإجلاء أكثر من ٤٠٠ ٢ شخص من المجتمعات المحلية المعزولة إلى كاتماندو وبوكهارى. قام الجيش بحشد حوالي عشرة آلاف جندي لدعم عملية الإغاثة. ونشر فريق الأمم المتحدة لتنسيق أعمال التقييم في حالات الكوارث في غضون ٢٤ ساعة لدعم الجهود التي تبذلها الحكومة. وساعد الفريق، من بين أمور أخرى، في تنسيق وصول ونشر ٧٦ من أفرقة البحث والإنقاذ من ٣١ بلدا وصلت خلال الأيام القليلة التالية. واشترك أكثر من ٨٧٠ ١ فردا في المجال الطبي والإنقاذ ونحو ١٢٠ من كلاب البحث. وأشكر جميع البلدان والمنظمات التي أرسلت الدعم في تلك الساعات الحاسمة الأهمية عقب الزلزال، بما فيها الدول الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، والاتحاد الأوروبي وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف.

وبعد مرور ثلاثة أسابيع تقريبا على الزلزال، فإن أفراد عمليات البحث والإنقاذ الدوليين والأفرقة الطبية يغادرون نيبال الآن، ولكن هناك تكثيف للعمليات الإنسانية. وعادت وكيلة الأمين العام السيدة فاليري أموس توا من منطقة الكارثة. إن بضائع حالات الطوارئ والإغاثة تدخل إلى البلد بسرعة أكبر. وأصبحت مسارات وطرق المعونة الإنسانية أيسر. وتعتمد الوكالات الإنسانية وشركائها على قدرة المجتمعات المحلية على الصمود. وهي تعمل على الصعيد المحلي لمساعدة أشد الفئات ضعفا. وتستخدم كل الوسائل الممكنة للوصول إلى المجتمعات المحلية المعزولة عن شبكات النقل. ويتسلق أعضاء رابطة نيبال للمتسلقي الجبال للوصول إلى المجتمعات المحلية النائية لتوزيع مواد الإغاثة حيث لا يمكن الوصول إليها عن طريق البر أو الجو. وإجمالا، تم الوصول إلى أكثر من مليون نسمة بالأغذية، وقدمت المياه النظيفة لحوالي ٠٠٠ ٣٥٠. ووفرنا لأكثر من ٠٠٠ ١٥٠ من الأسر مواد أماكن الإيواء العاجلة. والأفرقة الصحية في حالات الطوارئ موجودة في جميع أنحاء البلد. وقد قدمت الخيام الطبية للعديد من المستشفيات البالغ عددها ٢٦ وأكثر من ٩٠٠

من المراكز الصحية التي أصيبت بأضرار. إن المعونة الإنسانية لها أثر كبير، ولكننا بحاجة إلى فعل المزيد.

مع بدء الأمطار الموسمية اعتبارا من حزيران/يونيه، هناك حاجة عاجلة للتأكد من أن ما يقرب من نصف مليون شخص لديهم مأوى في حالات الطوارئ قبل بدء الأمطار. وتؤثر الأمطار الغزيرة والبرد بالفعل على السكان الذين يعيشون في الخيام. كما أن الأمطار الموسمية هي موسم الزراعة. إذا لم يتمكن المزارعون من إعداد أراضيهم وزرع حقولهم، سيتضرر بشدة موسم الحصاد في العام القادم. كما سيعمل موسم الأمطار على زيادة خطر الكوليرا وغيرها من الأمراض المنقولة عن طريق المياه. لقد فقدت بعض المناطق في نيبال معظم مرافق المياه والصرف الصحي. هناك خطر حقيقي من أن الأمطار الغزيرة يمكن أن تؤدي إلى الأوبئة الخطيرة.

لن أغالي مهما قلت في التشديد على أهمية حصول كافة المحتاجين على المعونة، بما في ذلك المياه النظيفة والمرافق الصحية، في غضون الأسابيع القليلة المقبلة. والدعم مطلوب أيضا على وجه السرعة لتوليد العمالة الطارئة، وتعزيز الانتعاش الاقتصادي المحلي وكفالة دعم الأسباب المعيشة. حتى ونحن تعامل مع الاحتياجات الملحة، يجب أن نتطلع إلى الأمام، ونضع في اعتبارنا استمرار المساعدة في حالات الطوارئ لدعم الانتعاش والتنمية. إن الإغاثة في حالات الطوارئ لا تكفي. إنقاذ حياة الناس أمر هام، ولكن يجب أن يتمكن الأشخاص من الحفاظ على سبل عيشهم. إنهم يتطلعون إلى المستقبل. إن التدفقات النقدية والعمالة الطارئة تقدم الدعم المؤقت، ولكن الجهود الرامية إلى حفز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، واستخدام المهارات والمواد المحلية، سيكون لها فوائد طويلة الأجل.

لقد تمزقت نيبال. وذهبت المكاسب الإنمائية التي تحققت على مدار سنوات أدراج الرياح. وهناك عشرات الآلاف ممن تم انتشالهم من الفقر معرضون للعودة إليه مرة أخرى. أما الخدمات الاجتماعية الأساسية، ولا سيما الرعاية الصحية والتعليم، فقد توقفت. وقد عانى قطاع الإسكان، وتوليد الطاقة، والاتصالات، والسياحة معاناة شديدة. وهناك دروس واضحة مكتسبة بشأن إدراج الوعي بالمخاطر والحد منها في جهود إعادة التعمير.

وتجري بالفعل مناقشات بين الحكومة، والاتحاد الأوروبي، والمصارف الإنمائية، والأمم المتحدة، وهناك خطط تقييم أولي للاحتياجات عقب وقوع الكوارث قيد التنفيذ. وسيعمل هذا التقييم – الذي يشمل الخسائر الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء – على التوفيق بين الشركاء في خطة تعافي واحدة بقيادة الحكومة. وقد أظهرت التجربة أن فترة ما بعد الكوارث تشكل فرصة لإعادة تقييم أوجه الضعف وإعادة البناء بشكل أفضل. ولذلك، يجب أن تكون جهودنا في نيبال جهودا طموحة، وطويلة الأجل، وواعية بالمخاطر إذا أريد منها الحد من وقوع خسائر في المستقبل.

إن هذه الكارثة هي أول كارثة طبيعية كبرى تقع منذ التوصل للاتفاق الدولي بشأن الحد من مخاطر الكوارث في سينداي في آذار/مارس. وقد كان أحد العناصر الأساسية في ذلك الاتفاق هو الالتزام باتباع نهج للتعافي يتسم بالمرونة في حالات الكوارث. ويجب علينا الآن أن ندعم نيبال في ترجمة هذا الإطار العالمي الجديد إلى إجراءات. وأشعر بالسعادة والتشجيع لما أظهرته الدول الأعضاء من تضامن مع نيبال في هذا الوقت الحرج. وأعرب عن تقديري لجهود الجمعية العامة الرامية إلى مساعدة شعب نيبال في التعامل مع ما تكبده من خسائر مدمرة. أما النداء العاجل الذي انطلق في ٢٨ نيسان/أبريل، فيدعو إلى جمع ٤٢٣ مليون دولار لدعم الشعب النيبالي من خلال مرحلة الاستجابة الفورية لإنقاذ الأرواح. وأود أن

أشكر جميع الدول الأعضاء التي ساهمت حتى الآن. ومع ذلك، لو لم يقدم المزيد من الدعم، سيُفقد المزيد من الأرواح.

فلم يتم تمويل النداء في الوقت الحالي سوى بنسبة ١٤ في المائة، أي حوالي ٦٠ مليون دولار، يشمل هذا مبلغ ١٥ مليون دولار خصصه الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. وهناك حاجة إلى جمع ٣٦٥ مليون دولار أخرى على وجه السرعة. وغني عن القول إن ١٤ في المائة من التمويل نسبة بعيدة كل البعد عن أن تكون كافية. فلنعقد العزم على بذل المزيد وتقديم الأفضل. نحن ننوء بمواجهة عدد لم يسبق له مثيل من التحديات الإنسانية في جميع أنحاء العالم. والشركاء في المجال الإنساني بحاجة ماسة إلى الأموال ليتمكنوا من القيام بعملهم. ولدينا في نيبال فرصة لإحداث فرق حقيقي في الأسابيع والشهور المقبلة. فبالمساعدة المستمرة من الدول الأعضاء، ستدعم الأمم المتحدة وشركاؤنا شعب نيبال خلال فترة التعافي وإعادة البناء. وإنني أعول على قيادتهم ودعمهم القوي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا لعرض مشروع القرار A/69/L.66.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة العامة في أعقاب الزلزال، أو بالأحرى ينبغي أن أقول الزلازل، التي دمرت نيبال وأثرت على عدد من البلدان المجاورة منذ ٢٥ نيسان/أبريل.

أتقدم للإدلاء بهذا البيان بصفتي الوطنية، ولكن إسبانيا تؤيد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق.

بادئ ذي بدء، أود الإعراب عن خالص احترامي لذكرى الضحايا وعن خالص التعازي والدعم لأسرهم وأحبائهم الآخرين. كما أود الإعراب عن التضامن مع نيبال حكومة وشعبا وعن أملنا وثقتنا في قدرتهم على التغلب على هذه الظروف الصعبة. وهم يعلمون أنهم ليسوا وحدهم، فنحن نقف مع نيبال بالقول وينبغي لنا أن نقف معهم بأكثر من ذلك – بالفعل – إن أمكن.

يجب علينا جميعا الاستجابة على أفضل ما نستطيع لدعوة الأمين العام وأن نتسم بالسخاء مع نيبال. فما تواجهه من مأساة – نشعر جميعا بأنها مأساتنا نحن – يمكن في أي وقت أن تصيبنا لأننا جميعا معرضون بطريقة أو بأخرى لكوارث طبيعية بنفس الحجم. أما مشاعر التضامن والأمل والثقة التي أشرت إليها فهي ما أدى ببلدي ووفده، بالتعاون الكامل مع نيبال، إلى عرض مشروع القرار A/69/L.66 على الجمعية العامة اليوم للنظر فيه واتخاذ إجراء بشأنه. وإنني على ثقة بأنه سيحظى بدعم قوي.

تبدأ ديباجة مشروع القرار بالإعراب عن تعازينا لما يزيد على ٨ ٠٠٠ شخص لقوا مصرعهم جراء الزلزال الذي وقع في ٢٥ نيسان/أبريل والهزات التالية له. وتشير أحدث البيانات إلى وجود أكثر من ١٨ ٠٠٠ جريح وما يقرب من ٣ ملايين من المشردين داخليا. وإجمالا، هناك أكثر من ٨ ملايين شخص في حاجة إلى المساعدة، يتواجد الكثير منهم في مناطق يصعب الوصول إليها. وبالنظر إلى نطاق الكارثة، هل كان من الممكن أن يتغير الوضع؟ لقد تأثر النسيج الاجتماعي والاقتصادي بأكمله في نيبال، واندثر أكثر من ٢٠ في المائة من اقتصاد البلد.

كما يذكر مشروع القرار بأن نيبال لديها احتياجات خاصة وأنها شديدة الضعف في هذا الوقت لأسباب مختلفة. فهي تعاني ضعفا ليس فقط من الناحية الجغرافية نظرا لوجودها

على خط صدع زلازل قوية، بل ولأنها بلد نامي غير ساحلي ولا تزال خارجة من حالة نزاع. وتتسم نيبال بوضع خاص في المقام الأول نظرا لما لديها من معالم طبيعية جذابة هائلة ونتيجة لإسهاماتها الاستثنائية في التراث الثقافي والروحي للبشرية، الأمر الذي يجعلها منطقة جذب سياحي لا يمكن إنكارها. ومع ذلك، تشكل هذه الثروة في الوقت نفسه مصدرا للضعف، وذلك عندما تضرر جزء هام من معالمها الأكثر رمزية وحدائقها الطبيعية بصورة خطيرة من جراء الزلزال كما حدث. ولذلك، فإن منطوق مشروع القرار يذكرنا بالحاجة إلى الجمع بين جهود الإنقاذ وإعادة التأهيل الفورية وجهود إعادة الإعمار والتنمية في الأجلين المتوسط والطويل.

وخبرة الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية والإنمائية الرئيسية التابعة لها في هذا المجال بالغة الأهمية، وستظل كذلك. ونؤكد أيضا على أن جهود التخفيف والاستعداد المسبق التي تُبذل قبل وقوع كوارث من هذا القبيل يمكنها الحد من أن تكون آثارها أكبر من ذلك. وفي هذا الصدد، يشير مشروع القرار أيضا إلى أهمية إعلان وإطار عمل سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة من ٢٠١٥-٢٠٣٠.

وبالتالي، فإن مشروع القرار لم يأت في الوقت المناسب فحسب، بل إنه يمثل ضرورة أيضا. واقتناعا منا بذلك، قدمناه إلى الجمعية العامة لاعتماده. ويجب أن أذكر أن قرار تقديم مشروع القرار صادر مباشرة عن وزير الشؤون الخارجية والتعاون، الذي كان في المنطقة عندما ضربها الزلزال في ٢٥ نيسان/أبريل. وقد كانت أول استجابة منه هي تسخير طائرته الرسمية لمن هم في حاجة إليها، وحشد التعاون الإسباني. وخلال قيامه بذلك، أعرب عن مشاعر المجتمع الإسباني ككل، المجتمع الذي أظهر تعاطفه وتضامنه مرارا وتكرارا مع الفئات الأكثر معاناة. وتلى تلك الاستجابة أن طلب منا التواصل الفوري مع البعثة النيبالية والتواجد في خدمتها من أجل أن نقوم معا بدفع مشروع القرار هذا، بوصفه تعبيرا عن دعمنا لهذا البلد الصديق ولتشجيع جهود الإنقاذ والتعمير والجهود الإنمائية المستمرة.

لقد فعلنا هذا بسرعة بالغة، كما اقتضى الحدث، وذلك بمشاركة وتعاون نشطين من جانب العديد من الوفود والأمانة العامة نفسها.

وقد تمكنا من إعداد مشروع القرار المعروض علينا الآن وتقديمه إلى الجمعية العامة. ونعرب عن امتناننا العميق للعمل الممتاز الذي قام به خبراء المسائل الإنسانية من جميع الوفود، بدءاً بالفريق الرائع لبعثة بلدي. وهذا إنجاز بالنسبة لنا جميعا، يدل على أنه يمكننا في أوقات كهذه أن نتصرف كما نحن، أمم متحدة بحق، وموحدة في وجه المحن التي تواجه أحدنا، تعاطفا وفعلا.

وأود أن أبلغكم بأنه قد شارك في تقديم مشروع قرار اليوم أكثر من ١١٠ بلدان حتى الآن. ولا يزال هناك متسع من الوقت لمن لم ينضموا بعد إلى مقدمي مشروع القرار لأن يفعلوا ذلك، ولكن ينبغي لهم الإسراع لأن كل صوت مؤيد للمشروع يبعث برسالة حياة وأمل إلى شعب نيبال. ونحن مدينون لهم ولأنفسنا بذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/69/L.66 المعنون ”تعزيز الإغاثة في حالة الطوارئ والتأهيل وإعادة الإعمار في إطار التصدي للآثار المدمرة التي أحدثها الزلزال في نيبال“.

أعطي الكلمة الآن لممثلة الأمانة العامة.

السيدة بولارد (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة A/69/L.66، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدمي مشروع القرار:

الاتحاد الروسي، وأذربيجان، والأردن، وأرمينيا، وإريتريا، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وأندورا، وأوروغواي، وأوكرانيا، والبرازيل، وبروني دار السلام، وبوركينا فاسو، وبولندا، وبيلاروس، وتايلند، وتركمانستان، والجبل الأسود، والجزائر، وجزر البهاما، وجزر سليمان، وجمهورية تترانيا المتحدة، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وسان مارينو، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والسلفادور، والسنغال، والسودان، وسيشيل، وشيلي، وطاجيكستان، وغانا، وغواتيمالا، وفانواتو، وفرنسا، وجمهورية فترويلا البوليفارية، وفيجي، وقيرغيزستان، وكمبوديا، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، وكينيا، ولبنان، وليبريا، وليبيا، وليختنشتاين، ومالي، وماليزيا، ومصر، والمملكة العربية السعودية، وموريشيوس، وموزامبيق، وميانمار، وناميبيا، وناورو، ونيجيريا، واليمن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/69/L.66؟

اعتُمد مشروع القرار A/69/L.66 (القرار ٢٨٠/٦٩).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي للإدلاء ببيان.

السيد فريلاس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمحتمل ترشيحه لعضوية الاتحاد، البوسنة والهرسك؛ وكذلك جمهورية مولدوفا.

ونود أن نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية وأن نشكركم، سيدي، على ترؤسكم جلسة اليوم بالنيابة عن رئيس الجمعية العامة.

ما نقوله جميعنا هنا اليوم لحكومة نيبال وشعبها هو أنهما ليسا وحدهما. لقد اتخذت الجمعية العامة اليوم القرار ٢٨٠/٦٩، الذي اقترحته نيبال بالاشتراك مع إسبانيا، الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي. والدول الـ ٢٧ المتبقية من الدول الأعضاء في الاتحاد هي من مقدمي مشروع القرار، الذي يحظى أيضا بدعم واسع النطاق فيما بين سائر أعضاء الأمم المتحدة. وفي لحظات كهذه، فإن مثل هذه المبادرات هي دليل ملموس على التضامن العالمي وتعبير عن إنسانيتنا المشتركة.

فقد أودى الزلزال بحياة أكثر من ٨ ٠٠٠ شخص وجرح ١٨ ٠٠٠ آخرين وأدى إلى تشريد ٢,٨ مليون شخص، وتضرر منه زهاء ٨ ملايين من النيباليين. وتسبب في أضرار مادية هائلة، ليس فقط للتراث الثقافي الغني في البلد ولكن أيضا للإسكان ومراكز الرعاية الصحية والمداس وأجزاء أساسية أخرى من بنيته التحتية. وتحتاج نيبال إلى أكثر من الإعراب عن تعاطفنا. إن الرسالة الأخرى التي يبعثها الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء تتمثل في مواصلة الدعم الملموس للبلد بكل الوسائل الممكنة التي يمكن أن تساعد في التغلب على الآثار المدمرة للزلزال.

لقد بدأنا في دعم نيبال في أعقاب الكارثة مباشرة بإرسال أفرقة الاستجابة الأولى، مع مساهمة الاتحاد الأوروبي و ١٦ من دوله الأعضاء بفرق للبحث والإنقاذ وغيرهم من الخبراء والأصول من خلال آلية الاتحاد للحماية المدنية. ونحن الآن أيضا ندعم نيبال في جهودها الهائلة للإغاثة الإنسانية. وقد زار مفوض الاتحاد الأوروبي خريستوس ستيليانيدس، ترافقه منسقة الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ فاليري أموس، نيبال بعد بضعة أيام فقط من وقوع الكارثة، وقدم ٦ ملايين يورو من أجل الإغاثة الإنسانية، إلى جانب نشر فرق من إدارة المعونة الإنسانية والحماية المدنية في المفوضية الأوروبية على

أرض الواقع للمساعدة في تحديد الاحتياجات وإعداد دعمنا ورصده.

ونحن مصممون، مع شركائنا، على مساعدة السلطات النيبالية في تلبية الاحتياجات ذات الأولوية للسكان المتضررين، مثل توفير المأوى في حالات الطوارئ والمساعدة الغذائية والرعاية الصحية. وتم النجاح في التصدي لبعض التحديات الأولية التي واجهت عملية إيصال الإمدادات، وذلك من قبيل تحسين القدرة التشغيلية للمطار وتيسير الإجراءات الجمركية. وتشمل التحديات المتبقية تحقيق الاستخدام الأمثل للأصول العسكرية الأجنبية، وعلى وجه الخصوص قدرة النقل الجوي. وثمة حاجة ماسة لتوسيع نطاق الاستجابة الإنسانية في حالات الطوارئ حتى يتسنى لها الوصول إلى القرى النائية خارج مراكز المقاطعات، حيث توجد مناطق واسعة لم يتم الوصول إليها في ما يصفه البعض بالفعل بالكارثة الريفية. وينبغي عند تقديم المعونة، مراعاة الاحتياجات الخاصة للحماية والمساعدة للنساء والرجال من جميع الإعمار، ولا سيما احتمال تعرض النساء والأطفال للعنف الجنساني والاتجار بالأشخاص. ويجب أن يصل الدعم الكافي إلى المحتاجين قبل فترة الرياح الموسمية.

وفي موازاة ذلك، سيواصل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء دعم نيبال في عملية الإنعاش والتعمير التي تقوم بها، فضلا عن تنميتها الطويلة الأجل. ونتوقع أن تبدأ قريبا عمليات تقييم الاحتياجات في مرحلة ما بعد الكارثة، ومن شأن ذلك أن يساعدنا في تحديد بعض احتياجات وأولويات الدعم الوطني والدولي على نحو أفضل. وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي بالفعل مبلغ ١٦,٦ مليون دولار للإنعاش والتعمير علاوة على المساهمات الكبيرة من فرادى الدول الأعضاء في الاتحاد. ونحن ندعم نيبال في التزامها بعملية الإنعاش. كما أننا نؤيد عزم البلد على تعزيز قدرته ومرونته على جميع المستويات للصمود في وجه أي كوارث من هذا النوع في المستقبل والتعافي منها.

وأخيرا، فإننا ندعم أيضا نيبال في التزامها بإعطاء الأولوية لصياغة الدستور وبالتالي المساهمة في استقرارها على الأمد الطويل، وهو شرط أساسي آخر من أجل التعافي والتنمية الدائمين.

وأود أن أختتم بالثناء على ما أبدته سلطات نيبال من قيادة وما أبداه شعبها من مرونة. ونحن ندرك أن الاحتياجات المتبقية ضخمة. ولكن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على استعداد لتوفير الأدوات اللازمة للمساعدة الإنسانية والإنمائية على حد سواء مهما طالت المدة التي تتطلبها مساعدة شعب نيبال، بما في ذلك من خلال الإسهام بنصيبنا في الجهود الدولية في أي مؤتمر محتمل لإعلان التبرعات في المستقبل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يودون شرح موقفهم بشأن القرار المتخذ للتو. وأود أن أذكر الوفود بأن مدة هذا الشرح محددة بـ ١٠ دقائق.

السيد موكرجي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن خالص تعازينا لحكومة وشعب نيبال، اللذين تضررا من دمار واسع النطاق إثر الزلزال المدمر الذي ضرب البلاد في ٢٥ نيسان/أبريل والهزات اللاحقة التي أعقبته. وإذ نشاطر شعب نيبال أحزانه، فإننا نشعر بالامتنان إذ نرى المجتمع الدولي وقد ارتقى إلى مستوى الكارثة وهب للمساعدة في التخفيف من المعاناة التي يواجهها شعب نيبال. واتخاذ القرار ٢٨٠/٦٩ اليوم هو تعبير عن هذا الدعم القوي، ويسعدنا أن شاركنا في تقديمه.

وقد دأبت الهند على الاستجابة للعديد من عمليات الإغاثة الإنسانية العالمية في حدود ما تسمح به مواردنا وقدراتنا. وكنا في طليعة من قدموا الدعم بعد كارثة تسونامي الآسيوية، وقدمنا المساعدة في أعقاب كارثة فوكوشيما، إلى جانب المساهمة في الصندوق الاستئماني لمكافحة وباء الإيبولا وإخلاء الهنود، فضلاً عن العديد من الرعايا الأجانب، من اليمن الذي

مزقته الحرب مؤخراً. ونسعى جاهدين لكي نكون أول من يبادر بالاستجابة في حالات الأزمات الإنسانية.

وتربطنا بنيبال أواصر التاريخ والحدود، وهي حدود مفتوحة. والشجاعة التي أبداها شعب نيبال في التعامل مع الموقف تبين حيوية شعب ذلك البلد. وقد زار رئيس وزرائنا نيبال مرتين منذ توليه منصبه قبل نحو عام. وزيارة رئيس الوزراء في آب/أغسطس ٢٠١٤ عززت ذلك الطيف الواسع من العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية العميقة الجذور على مستوى الحكومة والشعب. وفي نواحٍ كثيرة، ترتبط مصائر بلدينا، وبالتالي فإننا نشعر أكثر من غيرنا بآلام أشقائنا النيباليين. وقد تحادث رئيس وزرائنا مع رئيس نيبال ورئيس وزرائها فور وقوع الزلزال. وأعمال الإغاثة والإنقاذ التي قدمتها الهند جرت بالتشاور والتنسيق مع الحكومة النيبالية.

وكصديق وجار حميم، أطلقنا عملية مايتري، وتعني ”الصداقة“ في اللغتين النيبالية والهندية، للمساعدة في جهود الإنقاذ والإغاثة في نيبال. وبادرت حكومة الهند بسرعة إلى العمل بعد الزلزال المدمر، فقامت على الفور بإرسال فرق القوة الوطنية للاستجابة في حالات الكوارث، كما أرسلت طائرات خاصة محملة بمواد الإغاثة والإنقاذ. وجهود الإغاثة من الهند وجهتها لجنة وطنية لإدارة الأزمات، برئاسة رئيس وزراء الهند، وراقبتها بشكل مستمر لجنة من كبار المسؤولين الحكوميين.

وأطلقت رحلات جوية خاصة مع فرق من القوة الوطنية للاستجابة للكوارث مزودة بمواد الإنقاذ والإغاثة. وانطلقت أول رحلة بمواد الإغاثة في غضون أربع ساعات من وقوع الزلزال. ونظمت ٣٧ طلعة جوية بدون توقف بطائرات سي – ١٧ ”غلوب ماستر“، وإل – ٧٦ وسي – ١٣٠ تحمل ٥٥٠ طناً من مواد الإغاثة. وهناك ١٣ من مروحيات الجيش الهندي كانت تعمل من كاتماندو وبخارى. وقمنا بنشر ١٦ فريق من القوة الوطنية للاستجابة للكوارث ضمت أكثر من ٧٠٠ من الأفراد المدربين و ١٨ فرقة هندسية تابعة للجيش. ولم تكن الحكومة وحدها؛ فقد أُرسلت المنظمات غير الحكومية وحكومات الولايات ٦٥٠ شاحنة تحمل ٥ ٠٠٠ طن من مواد الإغاثة أيضاً.

وفيما يتعلق بالمساعدة الطبية، أقام الجيش الهندي ثلاثة مستشفيات ميدانية، ونشر سلاح الجو فريق العمل السريع. وتضم أطقمنا الطبية جراحين وأطباء تخدير وممرضين وممرضات وفنيين جرى اختيارهم من كل مستشفيات الدرجة الأولى لدينا. وأقيم مركز وطني لعلاج الصدمات النفسية مكون من خمس غرف للعمليات قام بتشغيله فريق أرسلته وزارة الصحة ورعاية الأسرة. وقدمنا المستلزمات الطبية والنقالات وأجهزة تركيز الأكسجين. وساعدنا في استعادة التيار الكهربائي وأنشأنا قاعدة بيانات للاستعلام عن الأشخاص المفقودين.

أخيراً، نود الإشارة إلى أننا قد شاركنا في جهود الأمم المتحدة في نيبال بشكل وثيق أيضاً. والآن وقد انتهت مرحلة البحث والإنقاذ، فإن التزامنا يمتد إلى المشاركة مع حكومة وشعب نيبال في جهود إعادة التأهيل وإعادة الإعمار. وختاماً، أود أن أقتبس كلمات صاب المقام، رئيس وزرائنا: ”إن الهند ستبذل كل جهد ممكن لتمسح دموع كل شخص في نيبال وتأخذ بأيديهم وتقف معهم“.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يتقدم بالشكر لكم، سيدي، على عقد هذه الجلسة، وللأمين العام السيد بان كي – مون على إحاطته الإعلامية. ونعرب عن خالص تعازينا ومواساتنا لحكومة وشعب نيبال، كما نعرب عن التقدير للبلدان والمنظمات الإقليمية والدولية وجميع الأطراف الأخرى التي تشارك بنشاط في جهود الإنقاذ والإغاثة في نيبال وتدعمها.

إن اتخاذ مجلس الأمن بالإجماع للقرار ٢٨٠/٦٩، الذي بادرت نيبال وإسبانيا بإعداده وقدمته الصين وعدد كبير من البلدان الأخرى تعبيراً عن الدعم لنيبال، إنما يبين تضامن المجتمع الدولي من أجل التغلب على الكارثة بصورة مشتركة. لقد تسبب الزلزال القوي في ٢٥ نيسان/أبريل والهزات اللاحقة في خسائر بشرية واقتصادية فادحة لنيبال وألحق أضراراً بالغة بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية وبنيتها التحتية. ونيبال، كبلد نام غير ساحلي وفي عداد أقل البلدان نمواً، في حاجة ماسة إلى الدعم الدولي في حالات الطوارئ والدعم والمساعدة المستدامين في إعادة البناء والتنمية الطويلة الأجل.

وفي حين يجري العمل على تلبية الاحتياجات الملحة للسكان المتضررين من الكارثة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الأهداف ذات الأولوية للحكومة النيبالية في الوقاية من الكوارث والتعافي وإعادة الإعمار، والمساعدة على تحسين مقاومة الكوارث في نيبال وكفالة التنسيق الفعال للجهود الدولية مع المساعي الوطنية في نيبال.

إن نيبال جارة قريبة للصين وصديقة لها. وشعبا البلدين هما بمثابة الأشقاء. وحكومة الصين وشعبها يشاطران الشعب النيبالي آلامه. فبعد وقوع الكارثة مباشرة، بعث الرئيس الصيني شي جينبنغ ورئيس الوزراء لي كيكانغ رسالتي تعزية إلى نظيريهما النيباليين للتعبير عن تضامن حكومة الصين وشعبها مع الحكومة والشعب في نيبال، والإعراب عن استعدادنا لتقديم كل مساعدة ممكنة في جهود الإنقاذ والإغاثة.

وقد وصل فريق الإنقاذ الدولي الصيني، والفريق الطبي الذي أوفدته الحكومة الصينية، وفرق الإنقاذ والإغاثة والفرق الطبية التابعة للجيش الصيني إلى نيبال بعد فترة وجيزة من وقوع الزلزال، وشرعت في العمل فوراً في مجالات البحث والإنقاذ والعلاج الطبي والوقاية من الأوبئة ومكافحتها وتدريب الأفراد. وهناك أكثر من ١ ٠٠٠ فرد من العاملين الطبيين وفي مجالات الإنقاذ والوقاية من الأوبئة ومكافحتها والتدريب من الحكومة الصينية والجيش والشرطة يعملون في نيبال، حيث يقومون بتنفيذ أكبر عملية إنسانية دولية للإنقاذ والإغاثة خارج الصين منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية. وبعد الزلزال، أعلنت الحكومة الصينية على الفور عن إرسال دفعتين من المساعدات الإنسانية الطارئة إلى نيبال بقيمة إجمالية ٦٠ مليون يوان، أو قرابة ١٠ ملايين دولار. وأرسلت الحكومة الصينية أكثر من ٤٠ رحلة جوية عسكرية لإيصال ٦٥٠ طناً من الخيام والمولدات الكهربائية ومعدات تنقية المياه والأغطية وغيرها من إمدادات الطوارئ إلى نيبال.

وعندما ضربت نيبال هزة تابعة قوية في ١٢ أيار/مايو، أعلنت الحكومة الصينية عن إرسال دفعة أخرى من المساعدات الطارئة بقيمة ٨٠ مليون يوان، أو حوالي ١٣ مليون دولار. وجاري جمع الإمدادات وتجهيزها وستصل إلى المناطق المنكوبة في أقرب وقت ممكن.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من حكومات المقاطعات والمنظمات غير الحكومية مثل جمعية الصليب الأحمر الصينية، والمؤسسة الصينية للتخفيف من حدة الفقر وفريق السماء الزرقاء للإنقاذ والإغاثة والمؤسسات وفرادى المواطنين في الصين، قدموا جميعاً تبرعات نقدية وعينية، ما يدلل تماماً على الأساس الاجتماعي الواسع والمتين للصداقة بين الصين ونيبال.

وستوالي الحكومة الصينية الاتصال الوثيق مع الحكومة النيبالية للحصول على معلومات مستكملة فيما يتعلق بالوضع بعد الكارثة والاحتياجات على أرض الواقع، وعلى هذا الأساس ستقدم المساعدة في أشكال مختلفة لتلقي العلاج الطبي والوقاية من الأوبئة ومكافحتها والنقل المؤقت للسكان المتضررين من الكارثة وإعادة الإعمار بعد الكارثة.

ونحن مقتنعون أنه، بمساعدة المجتمع الدولي، ستتمكن الحكومة والشعب في نيبال بكل تأكيد من التغلب على الكارثة وإعادة بناء منازلهم.

السيد إردمن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): باسم الولايات المتحدة، أود أن أعرب عن أحر التعازي إلى جميع المتضررين من الزلزال الذي وقع في نيبال، بما في ذلك أسر الذين يعيشون في نيبال، النيباليين والزوار على حد سواء، الذين لقوا حتفهم أو أصيبوا بجروح في الزلزال وما وقع في أعقابه. لا توجد كلمات تكفي للإعراب عن شعورنا بالخسارة.

ونحن نعمل بشكل وثيق مع حكومة نيبال والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لتقديم المساعدة والدعم. وتشيد الولايات المتحدة بالمستجيبين للطوارئ والحالات الطبية من نيبال والأمم المتحدة والحكومات والمنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء العالم الذين هبوا بشجاعة لمساعدة من هم في أمس الحاجة إلى المساعدة. ونتذكر بخاصة اليوم المستجيبين الشجعان – ونقدم التعازي إلى أسرهم – الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل مساعدة إخوانهم.

إن فريق الاستجابة للمساعدة في حالات الكوارث وموظفي البحث والإنقاذ في المناطق الحضرية، إلى جانب جيش الولايات المتحدة، قد انضموا إلى جهود الاستجابة وساعدوا على البحث عن الناجين وإنقاذهم، وتوفير الخدمات اللوجستية، وإجراء عمليات الإجلاء الطبي والمسح الجوي ونقل الأغطية البلاستيكية واللوازم الطبية جواً في دعم لحكومة نيبال والجهد الإنساني الدولي. وحتى الآن، تعهدت الولايات المتحدة بتقديم أكثر من ٣٢ مليون دولار في مجال المساعدة الإنسانية. وسنواصل تقديم المساعدة إلى نيبال خلال مرحلة الاستجابة لحالات الطوارئ وحتى عملية إعادة البناء وإعادة الإعمار.

كما أن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة بمواصلة العمل مع المنظمات الدولية، وحكومة نيبال، والجمعية الوطنية لتكنولوجيا الزلازل التي مقرها في كاتماندو، بشأن استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث من أجل القدرة على مواجهة الكوارث. ونرسل تعاطفنا القلبي لشعب نيبال والمنطقة المتضررة من هذه المأساة. وقد كانت الولايات المتحدة من مقدمي القرار الذي اتخذ اليوم (القرار ٢٨٠/٦٩)، ونحن نقف مع نيبال في هذا الوقت العصيب.

السيد يوشيكاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على عقد جلسة اليوم. وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره عن الحالة في نيبال. كما أود أن أعرب عن امتناني لإسبانيا على أخذها زمام المبادرة، إلى جانب نيبال، بعرض القرار الذي اتخذ للتو (القرار ٢٨٠/٦٩).

وبالنيابة عن شعب وحكومة اليابان، أود أن أعرب عن عميق تعاطفنا وتعازينا الحارّة إلى شعب نيبال على الخسائر في الأرواح والدمار الناجم عن الزلزال المدمر. وأعرب عن مشاعر التعاطف والتعازي أيضاً للبلدان المجاورة – بنغلاديش والصين والهند – التي ضربها نفس الزلزال.

لقد بيّن الزلزال الثاني، أو الهزة اللاحقة، في ١٢ أيار/مايو أن شعب نيبال لا يزال يتعين عليه أن يواجه الخوف من الزلازل. وقد شهدت اليابان في الماضي أيضاً الدمار جراء عدد لا يحصى من الزلازل، وفي الآونة الأخيرة زلزال شرق اليابان الكبير عام ٢٠١١. ونحن نعلم جيداً أن الانتعاش والتعمير بعد مثل هذه الكارثة ليسا بالمهمة السهلة وسيتطلبان جهوداً على المدى الطويل. وفي تجربتنا الخاصة، من المهم جداً أيضاً الإعراب عن التضامن الدولي.

وفي المؤتمر العالمي الثالث للأمم المتحدة المعني بالحد من مخاطر الكوارث، الذي عقد في سينداي، اليابان، في آذار/مارس ٢٠١٥، أعاد المجتمع الدولي من جديد التأكيد على

أهمية الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود مع مفهوم ”إعادة البناء على نحو أفضل“. ويجسد القرار الذي اعتمدناه اليوم أيضاً بوضوح هذه الفكرة.

وفيما يتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية الطارئة، أرسلت اليابان أفرقة غوثية في حالات الكوارث في ٢٦ نيسان/أبريل بعد يوم واحد من وقوع الزلزال. كما قدمنا بضائع إغاثة في حالات الطوارئ، مثل الخيام والبطانيات، في نفس اليوم. وبالإضافة إلى ذلك، قررت اليابان تقديم مساعدة في حالات الطوارئ بمبلغ ١٤ مليون دولار لدعم نيبال. وستقدم المساعدة في القريب العاجل من خلال المنظمات الدولية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة الإنسانية والإنمائية.

ويجب أن يستجيب المجتمع الدولي لاحتياجات نيبال العاجلة للإنتعاش والتعمير. ومن أجل مساعدة البلد في جهوده من أجل الإنعاش والتعمير بطريقة منسقة وفعالة، أعلنت اليابان استعدادها للمشاركة في تنظيم مؤتمر للمانحين إلى جانب نيبال، ومصرف التنمية الآسيوي. ونتوقع أيضاً من الدول الأعضاء الأخرى والوكالات الدولية، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، المشاركة في المبادرة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على عزمنا دائماً الوقوف إلى جانب الحكومة والشعب في نيبال.

السيد أنشور (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب مرة أخرى عن أعمق تعازي إندونيسيا لحكومة نيبال وشعبها على ما تكبداه من خسائر وما يتكشّف من آثار ناجمة عن الزلازل، والتي أسفرت عن دمار وخسائر بأحجام لا توصف. وقلوبنا مع جميع الذين تضرروا بآثار الزلازل.

إنها لحظة صعبة للحكومة والشعب في نيبال. ومع ذلك، كثيراً ما شهدنا صموداً هائلاً في لحظات مثل هذه، حيث تكون الروح المعنوية للإنسان في أدنى مستوياتها. ونحن نعلم أن لشعب نيبال روحاً متميزة وأنه سيتجاوز هذا الامتحان الهائل للإرادة. ونأمل من المجتمع الدولي مواصلة تقديم الدعم للإنعاش وإعادة بناء نيبال حتى يتسنى للحكومة وشعبها إعادة الحياة إلى طبيعتها وتحقيق القدرة على الصمود.

وأود أن أثني على حكومة نيبال لالتزامها المستمر وقيادتها في إيصال المساعدة الإنسانية بسرعة وتنسيق جهود الإغاثة في البلد. ومساهمة في جهود الإغاثة في حالات الطوارئ، ترسل إندونيسيا، شأنها شأن العديد من البلدان الأخرى، أفرقة طبية ولوجستية وغيرها من الفرق والإمدادات إلى نيبال.

ينبغي أن يساعد القرار الذي اتخذ للتو (القرار ٢٨٠/٦٩) في التعجيل بتقديم المساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة في نيبال حتى يمكن الوفاء باحتياجات الشعب. ينبغي أن تعزز المساعدة التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة لضمان فعالية التنفيذ على أرض الواقع.

وتفخر إندونيسيا بانضمامها إلى الآخرين في تقديم قرار اليوم. وأود أن أعرب عن تقديري للبعثتين الدائمتين لنيبال وإسبانيا على إدارتهما الجديرة بالثناء خلال المفاوضات غير الرسمية. ويحدو إندونيسيا الأمل في أن يوفر القرار إطاراً للشراكة بين منظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الإنسانية، بما في ذلك المؤسسات المالية العالمية والإقليمية، فضلاً عن القطاع الخاص، وذلك بهدف دعم الجهود الطويلة الأجل للحكومة والشعب في نيبال من أجل إعادة البناء على نحو أفضل وتعزيز القدرة على الصمود في وجه الكوارث.

وإندونيسيا على استعداد، جنباً إلى جنب مع حكومة نيبال وغيرها، للاضطلاع بالمزيد من التعاون، بما في ذلك تبادل أفضل الممارسات، ودعم الجهود الرامية إلى تعزيز الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود في نيبال.

السيد شيرمن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن التعازي القلبية من المملكة المتحدة حكومة وشعبا إلى نيبال حكومة وشعبا، وإلى كل الذين فقدوا الأقارب أو الأصدقاء أو سبل العيش في هذه المأساة المروعة.

وأودّ أيضاً أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية، وإسبانيا على قيادتها، إلى جانب نيبال، بشأن القرار ٢٨٠/٦٩، الذي اتخذناه اليوم. وهو تعبير هامٌّ عن التضامن العالمي مع الشعب الذي كابد هذه الكارثة المدمِّرة.

إنَّ المملكة المتحدة تفعل كل ما تستطيع لمساعدة نيبال على التعافي من الزلزال. ونحن أكبر مانح إنساني دولي للاستجابة في نيبال، حيث قدَّمنا ٣٥ مليون دولار إلى منظمات تعمل في جميع المقاطعات المتضررة، بما يشمل ١٥ مليون دولار للنداء العاجل من الأمم المتحدة. وإننا نحثّ المانحين الآخرين على القيام بالمزيد ودعم النداء بإلحاح.

ومنذ بداية الأزمة، قدَّمنا دعماً لوجستياً إلى حكومة نيبال والاستجابة الدولية، بما يشمل الطائرات العسكرية. وبحسب الأوساط الإنسانية في نيبال، فإنَّ القدرة اللوجستية الإضافية مطلوبة بإلحاح لتلبية احتياجات الفئات المتضررة قبل الرياح الموسمية. وقد عرضت المملكة المتحدة وتبقى مستعدة لتوفير أصول مروحيات لدعم الاستجابة الإنسانية.

وإننا ندعم بقوة الجهود لدعم مواجهة آثار الزلزال الطويلة الأمد، لكنَّ تركيزنا الفوري يجب أن ينصب على تلبية الاحتياجات الإنسانية الآنيَّة والمُلِحّة. والعمل السريع مطلوب لتلبية الاحتياجات قبل بداية موسم الرياح الموسمية، حين ستصبح الطرقات وعرة في بعض الأماكن. وإذا لم نتصرف جماعياً وسريعاً، فإنَّ السياق الإنساني يمكن أن يتدهور مع وصول تلك الرياح. ومن شأن هذا السيناريو أن يؤدي إلى كارثة إضافية – استجابة إنسانية طال أمدها، كان من الممكن تفاديها.

لذا، نعتقد أنَّ الرسالة واضحة. فقد أُحرِز تقدُّم بارز، ولكن تبقى هناك احتياجات كبرى. وبصفتنا مجتمعاً دوليا، يتعين علينا أن نتصرف بعجالة وجماعياً في دعم نيبال للتصدي لهذا التحدي المتبقي وتفادي ضائقة إنسانية أكبر.

السيدة نامغيل (بوتان) (تكلمت بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة العامة الهامّة، لتقديم معلومات مستكمَلة بشأن الحالة في نيبال. وإننا نرحب باتخاذ القرار ٢٨٠/٦٩، الذي سرَّنا أن نكون من مقدِّميه. وأود أيضاً أن أسجِّل آيات شكري لإسبانيا على أخذ هذه المبادرة.

كما أود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن الحالة في نيبال عقب الزلزال.

ونود أن نوجِّه مجدداً أصدق تعازينا إلى شعب نيبال وحكومته وإلى المجتمع الدولي، ولا سيما أولئك الموجودين في الميدان في نيبال، على جهودهم المتفانية والمتواصلة في مساعدة شعب نيبال على تجاوز هذه الحالة الصعبة. وقد قدَّمت بوتان بدورها مساهماتها المتواضعة في جهود الإغاثة في نيبال، بناءً على أمر جلالة الملك، وتابعت ذلك بزيارة شخصية من قِبَل رئيس وزراء بوتان، بقيادة فريق من العاملين في مجال الإغاثة في ٢٧ نيسان/أبريل.

وكما أوضحت الإحاطة الإعلامية للأمين العام، إنَّ أمام نيبال مهمة صعبة وشاقة، لا تقتصر على تقديم الإغاثة الفورية فحسب، بل تشمل أيضاً بذل جهود طويلة الأمد لإعادة الإعمار والبناء. وإننا نتفهم الظروف والتحديات الصعبة التي يتعين على نيبال أن تبذل هذه الجهود في ظلِّها، ولذا نحثّ المجتمع الدولي على مواصلة دعم نيبال في هذه الأوقات العصيبة. وبوتان بصفتها صديقاً وجاراً قريباً، وبلداً زميلاً من بلدان الهيمالايا، تقف وِقفة تضامن ودعم مع شعب نيبال

وحكومته، وتتمنى لهما القوة في عملهما لتجاوز المهمة الصعبة في إعادة بناء بلدهما.

السيدة ميخيا بيليث (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية التفصيلية، التي تعبر حقاً عن الآثار المدمِّرة للزلزال في نيبال، الذي لم يقتصر على إزهاق عدد كبير جداً من الأرواح وإصابة كثيرين آخرين بجروح، بل دمَّر أيضا جزءاً كبيراً من البلد. وبالنيابة عن حكومة كولومبيا، أود أن أقدِّم أصدق تعازيَّ إلى أُسَر الضحايا، عقب هذه الكارثة الطبيعية، التي تستدعي آثارها التدميرية دعم المجتمع الدولي، كما أُوضِح في تقرير الأمين العام وفي القرار الذي اتخذناه بالإجماع للتوّ في ظل قيادة إسبانيا (القرار ٢٨٠/٦٩). يحدد القرار بوضوح كيف يجب على المجتمع الدولي أن يواصل توجيه دعمه لإغاثة الطوارئ وأنشطة إعادة الإعمار والتنمية.

إنَّ كولومبيا تدرك الحالة الصعبة التي يمرّ بها نيبال، وتضامناً منّا مع الحالة الهشّةِ لأبناء شعبها في هذا الوقت العصيب، استجبنا في ٥ أيار/مايو لندائه بتقديم ٢٠٠ ٠٠٠ دولار للصندوق. ونأمل أن نستطيع مساعدة نيبال على العودة إلى المسار نحو التنمية بمساعدة المجتمع الدولي وتعاونه.

السيد لينارتسون (السويد) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد السويد البيان الذي أدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وتود إبداء بضع ملاحظات إضافية. واسمحوا لي أن أبدأ بتأكيد تعازي السويد القلبية إلى حكومة نيبال وأسَر كل أولئك الذين فقدوا حياتهم، وتعاطفنا الأعمق مع الجرحى العديدين نتيجة هذا الزلزال الرهيب في نيبال. وكما أشار متكلمون كثيرون قبلي، إنهم ليسوا وحدهم في ساعة الضيق هذه.

لقد سُرَّت السويد بالمشاركة في تقديم القرار ٢٨٠/٦٩، الذي اتُّخِذ اليوم، والذي يوضح التضامن العالمي مع حكومة نيبال وشعبها. وقد استجابت الحكومة السويدية سريعاً للكارثة في ٢٥ نيسان/أبريل، بنشر الأفراد فوراً، واتخاذ القرار بشأن الدعم المالي. وأسهمت السويد حتى الآن بنحو ١٠ ملايين دولار. وجزء كبير من هذا الدعم هو استجابة للنداء العاجل الذي أطلقته الأمم المتحدة في مجالات مثل المياه، المرافق الصحية والدعم النفسي، ولكن مع دعم تعليم الأطفال وحمايتهم. وعلاوة على ذلك، نقدِّم أموالاً للدعم اللوجستي لبرنامج الأغذية العالمي، لكي يصل إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها. وتشجع السويد بقوة المانحين الآخرين على تقديم التمويل المُلِحّ للنداء العاجل، الذي يبقى تمويله ناقصاً بشكل حاد، حيث يقتصر على ١٤ في المائة. وهذا أساسي لتفادي المزيد من الاحتياجات الإنسانية.

لقد ساهمت السويد أيضاً بإرسال ٤٠ خبيراً للمساعدة في فريق الأمم المتحدة الجاهز لتقييم الكوارث والتنسيق، وخبراء في مجالات مثل الإدارة، التنسيق، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، اللوجستيات، التشييد، المركبات، الإيواء المؤقت والمعدات. وبالإضافة إلى ذلك، أرسلنا مجموعة من الخبراء السويديين في تقييمات التنسيق والاحتياجات. وبصفتنا أحد كبار مقدِّمي التبرعات الجوهرية الطوعية لمنظمات مثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نقف إلى جانب جهود الأمم المتحدة لتوفير استجابة حسنة التوقيت وذات كفاءة لهذه الكارثة.

ختاماً، نودّ أن نُحيِّي الحكومة النيبالية على قيادتها في الاستجابة، فضلاً عن استشرافها الواضح عبْر الاستثمارات المبكرة في الاستعداد للكارثة. وستواصل الحكومة السويدية رصد الحالة الميدانية عن كثب، وتقف مستعدة للالتزام بالمزيد من المساعدة للعمليات في نيبال.

السيد فوريس رودريغيث (كوبا) (تكلم بالإسبانية): أؤكد مجدداً في البداية تضامننا مع شعب وحكومة نيبال، وأقدم تعازينا إليهما في أعقاب الضرر المدمِّر الذي أوقعته الزلازل في

٢٥ نيسان/أبريل و ١٢ أيار/مايو وهزّاتها الارتدادية. وتود كوبا أن تتشاطر خبرتها المتواضعة في التعامل مع الكوارث الطبيعية آملة أن تكون مفيدة لشعب نيبال.

واستكمالاً لمسيرتنا الطويلة من التضامن مع الدول التي تواجه صعوبات، سافر إلى كاتماندو فريق من الخبراء الدوليين الكوبيين المتخصصين في الاستجابة للكوارث وإدارة الأوبئة الرئيسية، يضم ٢٥ طبيباً ذوي اختصاصات متنوعة. ومجموعة الفنيين الصحيين في الميدان الآن، تهيئ الظروف لإقامة مستشفىً ميداني لتقديم الخدمات، بما يشمل وحدة جراحية، وأخرى للتعقيم ووحدة للعناية المركّزة، وأدوات التشخيص، بما فيها التصوير الإشعاعي، التعقيم ومختبر شبه آلي يعمل بالموجات فوق الصوتية، فضلا عن خدمات المشورة وإعادة التأهيل، التي ستكون أهم الأعمال في الأيام المقبلة.

ونؤكد مجددا على استعدادنا لمواصلة تقديم الدعم، بتفان وبروح التضامن، إلى البلدان المنكوبة بالكوارث التي تحتاج إلى مساعدة. وعلاوة على ذلك، ندعو منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياتهما تجاه البلدان النامية من خلال مساعدتها على تحسين قدراتها في الوقاية من الكوارث والاستجابة لها. وفي هذا الصدد، فإن من السبل الفعالة لمساعدة شعب نيبال الشقيق أن تتم تغطية التكاليف المالية لديونه الخارجية. ويؤيد وفد بلدي تأييدا تاما مشروع القرار قيد النظر، الذي هو أحد مقدميه.

السيدة بونسي (الفلبين) (تكلمت بالإنكليزية): أود في البداية أن أعرب مرة أخرى عن أحر تعازي الفلبين ومواساتها لنيبال حكومة وشعبا لما تكبداه من خسارة فادحة في الأرواح والأضرار الكبيرة التي لحقت بالممتلكات وتدمير المواقع الثقافية الهامة في نيبال جراء الزلزالين اللذين وقعا في ٢٥ نيسان/أبريل و ١٢ أيار/مايو. كما نعرب عن تعازينا ومواساتنا إلى شعوب البلدان المجاورة – بنغلاديش والصين والهند – التي تكبدت هي أيضا خسائر في الأرواح والممتلكات. وتؤكد الفلبين على دعمها لنيبال وتشكر إسبانيا على مبادرتها وتنسيقها لهذا القرار، الذي يشرفنا أن نشارك في تقديمه.

لقد أظهر الزلزال الثاني الذي ضرب نيبال أن الكوارث لا تنتظر. فالمساعدة الدولية أمر حاسم من البداية، ومما يثلج صدورنا روح التضامن والتعاون والاستعداد التي سادت عملية التفاوض بشأن القرار ٢٨٠/٦٩. ومثلما يؤكد القرار، فإن جهود الإغاثة لا تمثل سوى جزء من نطاق المساعدة الإنسانية اللازمة. إذ يجب أن تواكبها من البداية برامج للتعمير وإعادة التأهيل والتنمية ترتكز على مبادئ المرونة وإعادة البناء بصورة أفضل. وكما أشارت وكيلة الأمين العام فاليري أموس في إحاطتها الإعلامية في الأسبوع الماضي، يجب أن تكون التوعية بالمخاطر والحد منها جزءا لا يتجزأ من هذه الجهود. وللقيام بذلك، فإننا نحتاج على وجه الخصوص إلى مراعاة التحديات والاحتياجات الخاصة التي تواجهها نيبال باعتبارها من أقل البلدان نموا وبلدا غير ساحلي خارجا من النزاع.

كما أننا نتفق على وجود حاجة إلى المساعدة المباشرة من أجل الوقاية من خلال زيادة تعزيز القدرات الوطنية على جميع المستويات، بما في ذلك فعالية الإدارة والمؤسسات وكفاءتها، وكذلك الحاجة إلى إدراج المنظور الجنساني واحتياجات الفئات الأكثر ضعفا، بما في ذلك الأطفال وكبار السن، من جميع الجوانب ذات الصلة المتعلقة بإدارة الكوارث وإعادة التأهيل. وفي هذا الصدد، يمثل إعلان سينداي وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠ دليلا إرشاديا هاما. وقد نشرت هيئة تنمية منطقة مانيلا الكبرى فريق إنقاذ للمساعدة في عمليات الإنقاذ وإعادة التأهيل. كما أرسل الصليب الأحمر الفلبيني فريقين، بما في ذلك فريق طبي انضم إلى الصليب الأحمر الكندي في إنشاء مستشفى ميداني لحالات الطوارئ يركز على توفير الرعاية الصحية للأم والطفل. ونحن

عازمون على تقديم المزيد من المساعدة في جهود إعادة التأهيل والإعمار.

وبوصفها بلدا عانى من دمار هائل نتيجة الإعصار هايان في عام ٢٠١٣، فإن الفلبين تدرك تماما الأهمية الحيوية لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة من المجتمع الدولي في حالات الكوارث الطبيعية من هذا القبيل، ليس في ما يتعلق بالمساعدة والخبرات المقدمة فحسب، بل لرفع معنويات المتضررين عندما يدركون وجود مجتمع يقف وراءهم ومعهم. ونشعر بالتفاؤل بأنه، من خلال قيادة حكومة نيبال والمساعدة المنسقة المقدمة من المجتمع الدولي، ستتم معالجة تحديات هذه الكارثة المأساوية بصورة مناسبة.

السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة وأن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية. كما أشيد بإسبانيا على قيادتها في تقديم القرار ٢٨٠/٦٩.

وبالنيابة عن جمهورية إيران الإسلامية حكومة وشعبا، أود أن أعرب عن خالص المواساة والتعازي إلى جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية حكومة وشعبا لما تكبدته من خسائر في الأرواح وإصابات وأضرار ضخمة نجمت عن الزلزال المدمر الذي وقع في ٢٥ نيسان/أبريل والزلزال الذي تلاه في ١٢ أيار/مايو. وكما كتب سعدي الشيرازي، الشاعر الإيراني العظيم في القرن الثالث عشر،

> ”البشر أطراف جسد واحد، خلقوا من نفس الجوهر. وعندما تصيب صروف الدهر أحد هذه الأجزاء بالأذى، فإن الأجزاء الأخرى تتأذى أيضا. وإن لم تبال ببؤس الآخرين، فأنت لا تستحق لقب إنسان“.

وتشاطر إيران حكومة وشعبا الأشقاء والشقيقات النيباليين ألمهم، حيث إنها قد عانت كثيرا من الكوارث الطبيعية، بما فيها بعض الزلازل الكبيرة التي وقعت في العقود الماضية. وقد أرسلت إيران إمدادات إنسانية طارئة إلى شعب نيبال المنكوب بالزلزال، ولا نزال ملتزمين بمواصلة تقديم المساعدة لضحايا هذه المأساة.

السيد منير (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن عميق تعازي باكستان حكومة وشعبا إلى شعب نيبال وحكومتها فيما تكبدوه من خسائر ضخمة في الأرواح والممتلكات جراء الزلزال الذي وقع في ٢٥ نيسان/أبريل وتوابعه المستمرة. ونقف متضامنين مع الإخوة والأخوات النيباليين في هذه المرحلة الصعبة. وأود أيضا أن أشكر نيبال وإسبانيا على توجيه القرار الهام ٢٨٠/٦٩، الذي يدل على عزم المجتمع الدولي والتزامه بتقديم كل المساعدة اللازمة إلى نيبال ودعمها على طول الطريق نحو تحقيق الانتعاش على المدى الطويل. وأسعدنا أن نشارك في تقديم القرار ونأمل أن يُترجم ما ينطوي عليه من وعود والتزامات ترجمة كاملة إلى عمل.

وقد استجابت باكستان، بوصفها هي أيضا دولة عضوا في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، على الفور للوضع البائس في نيبال من خلال المسارعة بإرسال مواد إغاثة ل حالات الطوارئ ولوازم طبية حيوية. وأصدر رئيس الوزراء نواز شريف توجيها خاصا بتقديم كل ما يمكن من مساعدة إلى نيبال في الوقت المناسب. ويتضمن ما نقدمه من المساعدة الغوثية، التي لا تزال مستمرة، إنشاء مستشفى ميداني يضم ٣٠ سريرا، وإرسال فريق بحث وإنقاذ في المناطق الحضرية مكون من ٣٨ عضوا ومجهز بمعدات متطورة، و ١٠ طائرات محملة بسلع الإغاثة، بما في ذلك أدوية وأرز ووجبات جاهزة وخيام وبطاطين. وتم تقديم المساعدة للطلبة النيباليين الدارسين

في كليات الطب الباكستانية من أجل العودة إلى ديارهم للمساعدة في عمليات الإغاثة. وقد زار رئيس الهيئة الوطنية الباكستانية لإدارة الكوارث نيبال واجتمع بالقادة والمسؤولين النيباليين لتقييم الحالة ومدى الحاجة إلى المزيد من المساعدة من باكستان.

وختاما، أود أن أطمئن نيبال حكومة وشعبا إلى أن باكستان تقف على أهبة الاستعداد لتقديم المزيد من المساعدة وفقا لاحتياجاتهم.

السيد حق (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتناننا لإسبانيا ونيبال على عرض القرار ٢٨٠/٦٩. ويسر بنغلاديش أن شاركت في تقديمه.

وبالنيابة عن شعب بنغلاديش، نعرب عن أحر تعازينا في ضحايا الزلزال المدمر الذي ضرب نيبال في ٢٥ نيسان/أبريل، ثم في ١٢ أيار/مايو. ونأمل في أن تتمكن نيبال حكومة وشعبا من التغلب على خسائرها بمساعدة جيرانها الأصدقاء. فعندما ضرب الزلزال نيبال، هز أيضا العديد من المناطق في بنغلاديش، حيث لجأ آلاف الأشخاص إلى الساحات المفتوحة تجنبا للهزات اللاحقة. كما لقي عدد قليل من الأشخاص في بنغلاديش حتفهم. وقد أعرب صاحب المقام رئيس بنغلاديش ورئيس الوزراء عن تعازيهما الحارة في الأضرار التي نجمت عن الزلزال المدمر الذي وقع في نيبال، أحد أقرب جيراننا وأحد الأعضاء موضع التقدير في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

في أعقاب الزلزال المدمر الذي وقع مؤخرا في نيبال، كانت حكومة بنغلاديش في طليعة حكومات الدول التي أرسلت أفرقة لتقديم المساعدة الإنسانية إلى نيبال. وقررت حكومة بنغلاديش على الفور إرسال مواد الإغاثة بالإضافة إلى إرسال فريق طبي على وجه الاستعجال. وفُتحت جميع المطارات في بنغلاديش أمام البلدان الأجنبية الراغبة في إرسال مواد الإغاثة إلى نيبال. وخاطبت حكومة بنغلاديش سلفا الهند بهدف ضمان إيصال مواد الإغاثة إلى نيبال عبر ميناء بانغلاباند البري عن طريق الأراضي الهندية.

وكانت بنغلاديش أول بلد يرسل فريقا طبيا يتألف من ٧٠ عضوا من مقدمي الرعاية الطبية بالإضافة إلى الفنيين والممرضين. ونُشر الفريق الطبي في مقاطعة لاليتبور في كاتماندو العاصمة بهدف تقديم العلاج الطبي إلى ضحايا الزلزال. وحتى اليوم، تمكن الفريق الطبي البنغلاديشي من تقديم الخدمات الطبية إلى بضعة آلاف من النيباليين. وبالإضافة إلى ذلك، وجهت رئيسة الوزراء الشيخة حسينة بإرسال مواد إضافية قدرها ١٠ ٠٠٠ طن متري من الأرز وكميات إضافية من المياه إلى نيبال التي ضربها الزلزال. وإلى جانب حكومة بنغلاديش، قدمت مقار العديد من المنظمات غير الحكومية في بنغلاديش عن دعمها بإرسال المواد الإغاثة إلى ضحايا الزلزال في نيبال. ومن المتوقع إقامة حفل موسيقي لصالح نيبال في ٢١ أيار/مايو في مسعى لجمع الأموال لصالح ضحايا الزلزال هناك.

ويتعاطف شعب بنغلاديش بشدة مع شعب نيبال الصديق الشجاع، وتظل بنغلاديش إلى جانب شعب نيبال الذي ضربته الكوارث، وستقدم إليه كل المساعدات الممكنة.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة، وأشكر الأمين العام بان كي – مون على إحاطته الإعلامية الهامة. كما أشكر زميليَّ، سفيري إسبانيا ونيبال، على تقديم مشروع هذا القرار ٢٨٠/٦٩ الذي نؤيده تماما بصفتنا مشاركين في تقديمه.

واليوم يتضافر المجتمع الدولي معا للإعراب عن مشاعر تعاطفنا العميق مع شعب نيبال الذي ما زال يعاني من سلسلة من الزلازل التي حدثت مؤخرا، وأدت إلى سقوط آلاف من القتلى وألحقت الضرر بملايين آخرين. وتود الإمارات

العربية المتحدة أن تتوجه بالشكر إلى رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الإحاطة الإعلامية الهامة بشأن هذه الحالة الإنسانية الطارئة التي تواجهها نيبال والمنطقة بأسرها.

إن لدينا ما يربو على ١٠٠ ٠٠٠ مواطن نيبالي يقيمون في جميع أنحاء الإمارات العربية المتحدة ويعملون جنبا إلى جنب مع ما يزيد على مواطني ٢٠٠ من مختلف الجنسيات الممثلة في البلد. وحين تقع مأساة مروعة كهذه، سرعان ما يشعر مواطنو الإمارات العربية المتحدة والمقيمون فيها بالأثر البشري المترتب عنها على الفور. ونعرب عن تعاطفنا مع أولئك الذين فقدوا أصدقاءهم وأسرهم من جراء الزلازل، ونحن حريصون على أن نبذل كل ما في وسعنا لكفالة سلامة السكان المتضررين وتقديم المعونة الإنسانية والإغاثة الفورية إليهم، فضلا عن التخفيف من أثر هذا الاضطراب.

وبعد أن علمنا بوقوع الزلزال، نشرنا فريقا يتألف من ٨٧ من أفراد عمليات البحث والإنقاذ من إدارة شرطة أبو ظبي في الإمارات العربية المتحدة في نيبال. وعن طريق العمل عن كثب مع منسق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث، قدّم فريقنا الدعم اللوجستي – بما في ذلك استخدام الطائرات بدون طيار لالتقاط الصور للمناطق التي يصعب الوصول إليها بغرض تقييم سلامة المباني التي لحقت بها أضرار في نيبال. وقدّم أعضاء الفريق أيضا الخدمات الطبية للمرضى، فضلا عن توفير المعدات للمستشفيات وتدريب الأطباء والممرضين في نيبال. واجتمعت وكيلة الأمين العام، فاليري آموس مع أفرقتنا في الميدان وقدمت رؤى مفيدة بشأن الاحتياجات الخاصة التي استجبنا لها. وسارعت المنظمات الخيرية الموجودة في الإمارات العربية المتحدة إلى تعبئة الموارد اللازمة لتوفير المعونة الإنسانية في المناطق النائية. وبفضل التبرع السخي الذي قدمته صاحبة السمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، رئيسة اتحاد المرأة العام، تمكنت هيئة الهلال الأحمر الإماراتية من تقديم المساعدة إلى ما يربو على ٣٠ ٠٠٠ أسرة في جميع أنحاء نيبال. وأسفرت مساهماتنا في جميع أنحاء الإمارات العربية عن نشر المعونة الإنسانية في المناطق النائية من نيبال، فضلا عن بناء المستشفيات الميدانية بغرض المساعدة في عمليات الإغاثة الجارية.

ولا بد لنا من أن نفعل المزيد، وهو ما نعتزم القيام به. ولئن كنا نركز اليوم على تقديم الإغاثة، فإنه ينبغي ألا ننسى الدور الذي يمكن أن يؤديه الاستعداد لمواجهة مثل هذه الأزمات في المستقبل وينبغي أن نواصل الاستثمار في جهود البلدان الرامية إلى الاستثمار في الحد من أخطار الكوارث كي تصبح أكثر قدرة على تحمّلها. ونكرر في هذا الصدد، ما ورد في البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي بشأن وجوب توفير الضمانات الكافية لحماية أكثر الفئات ضعفا، وهي النساء والأطفال والفتيان على وجه التحديد. ويحدونا الأمل في أن يتمكن المتضررون من هذا الزلزال من العودة إلى ديارهم واستئناف حياتهم العادية في أقرب وقت ممكن. تحقيقا لذلك، يجب ألا يحوّل المجتمع الدولي تركيزه على هذه الأزمة الإنسانية وألا ينصرف عنها قبل الأوان. ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين علينا القيام به.

السيد بهاتاراي (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): باسم حكومة وشعب نيبال وبالأصالة عن نفسي، أود أن أعرب عن عميق امتناننا لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة اليوم في هذا الوقت الحاسم، دعما لنيبال في أعقاب سلسلة من الزلازل التي تسببت بالدمار في البلد. وأشكركم على بيانكم الافتتاحي الذي يشدد على الاحتياجات الميدانية. وأشكر أيضا الأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة التي حوت رسوما بيانية عن الحالة المزرية على أرض الواقع والاحتياجات، بما في ذلك الاحتياجات الآنية في المناطق النائية في نيبال.

ففي ٢٥ نيسان/أبريل، أي قبل ثلاثة أسابيع،ضرب نيبال زلزال بدرجة ٧,٨ على مقياس ريختر. وأسفر ذلك الزلزال إلى

جانب العشرات من الهزات اللاحقة التي تصل إلى ٦,٨ درجة عن وفاة ما يزيد على ٠٠٠ ٨ شخص وإصابة ما يربو على ٠٠٠ ١٨ شخص، في حين صار ما يزيد على ٠٠٠ ٦٠٠ منزل غير صالح للسكن. وترك الزلزال ٣ ملايين شخص دون مأوى في وادي كاتماندو وعدة مناطق نائية أخرى في الأجزاء الغربية والشمالية والشرقية من البلد. وقبل يومين فقط، وقد بدأنا الانتقال إلى مرحلة الإغاثة والإنعاش للتو، ضرب نيبال زلزال آخر بالقوة نفسها تقريبا. وأدى ذلك الزلزال وما صحبه من سلسلة جديدة من الهزات اللاحقة، إلى هدم المباني والهياكل الضعيفة سلفا التي صمدت أمام الزلزال الأول. وبالتالي، فقد سُوِّيت آلاف المنازل في المناطق النائية في الأنحاء الشمالية الشرقية والشرقية من وادي كاتماندو بالأرض. وقُتل المئات من الأشخاص وجُرح كثيرون. وفي حين تسببت الزلازل بالدمار والخراب في كاتماندو، فإن حجم أثرها على المناطق الريفية النائية التي يصعب إيصال المساعدات إليها في نيبال لا يمكن تصوره أبدا.

لقد كان الدعم المقدم من الدول الأعضاء من جميع أنحاء العالم، سواء على الصعيد المؤسسي أم الفردي هائلا للغاية في خضم هذه الأزمة. ونحن ممتنون لمشاعر التعاطف والتضامن العميقة التي تلقيناها. ونعرب عن بالغ تقديرنا للشواغل التي أعرب عنها الأمين العام بان كي – مون، فضلا عن عزمه على التصدي للأزمة على الصعيد الشخصي وعن طريق منظومة الأمم المتحدة على حد سواء. وبالمثل، وفرت الزيارة التي قامت بها إلى نيبال وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية فاليري آموس، إلى جانب الزيارات التي قام بها قادة الاتحاد الأوروبي، وبرنامج الأغذية العالمي، الدعم المعنوي الميداني في حين يواصل الآخرون العمل في الميدان دون كلل على مدار الساعة.

إن من المؤثر للغاية أن يشهد المرء السخاء والعفوية اللتين عمل بهما المستجيبون الأوائل في أعقاب الزلزال الذي ضرب البلد في ٢٥ نيسان/أبريل. ونعرب عن امتناننا لجيراننا المباشرين، الهند والصين، وجميع البلدان الأخرى – الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ولشركائنا منذ أمد طويل في التنمية، فضلا عن طائفة من المنظمات المتعددة الأطراف ومؤسسات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. فقد أسهمت هذه الجهات الفاعلة جميعا بصورة مباشرة في عمليات الإنقاذ والإغاثة. وأمكن بفضلها إنقاذ مئات من الأشخاص الأحياء فضلا عن علاجهم. وأسهم الكثير من الأصدقاء في تلك الجهود منذ ذلك الحين. وتعتز نيبال كثيرا بهذه الصداقات التي منحتنا القوة والأمل في مواجهة هذه الكارثة الكبرى، غير أنه يتعين علينا أن نذكر أن المعاناة لم تقتصر على مواطني نيبال فحسب. ونعرب عن تعاطفنا مع أسر رعايا البلدان الصديقة التي تعرضت للكوارث أيضا. ونأمل أن تتعافى من آثارها على وجه السرعة.

لا يزال حجم الدمار الذي لحق بالبنية التحتية المادية والاجتماعية هائلا. وتكاد لا توجد مدرسة أو مركز صحي قائمين في المقاطعات الأكثر تضررا. فقد أغلقت الطرق المؤدية إلى تلك المناطق، وبالتالي فلا سبيل لإيصال الخدمات العامة الضرورية إليها. وأدت الانهيالات الأرضية وهطول الأمطار الغزيرة المستمر إلى عرقلة جهود الإنقاذ والإغاثة الجارية. وما تزال آفاق المستقبل قاتمة. ويواجه عشرات الآلاف الذين تجاوزوا خط الفقر للتو خطر العودة مرة أخرى إلى الفقر المدقع. وبالمثل، تواجه الإنجازات الإنمائية التي تحققت في الماضي، بما في ذلك التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، خطر انتكاسات كبرى، في حين يتوقع أن يتلاشى إلى حد كبير أملنا في تخرّج بلدنا من مركز أقل البلدان نموا بحلول أيار/مايو من عام ٢٠٢٢.

وعلاوة على الآثار الاقتصادية والبشرية، هناك شعور بالألم لفقدان الماضي المتمثل في إرثنا التاريخي والثقافي والأثري، الذي منحنا القيم والهوية التي تضررت، وربما دمرتها الصدمات القوية التي شهدناها. ومن المحزن أن نرى المآثر والمعابد العريقة، العديد منها مصنفة ضمن مواقع التراث العالمي، وقد تحولت إلى ركام.

وقد شدد الأمين العام في إحاطته الإعلامية على أن التحدي الفوري والأكثر إلحاحا هو توفير المأوى للملايين الذين أصبحوا مشردين الآن. فموسم الأمطار يقترب بسرعة، ويجب بناء الملاجئ المؤقتة في الأسابيع القليلة المقبلة. وينبغي ترميم الجسور والطرق وإعادة فتح المدارس والمراكز الصحية. كما ينبغي أن نبذل كل جهد ممكن حتى لا نفوت الموسم الزراعي، وبدايته على الأبواب. وتلتزم حكومة نيبال بربط مرحلة إدارة ما بعد الكوارث من حيث الإغاثة والانتعاش بالأهداف الطويلة الأجل المتمثلة في إعادة البناء وإعادة الإعمار. ولذلك، فإنها ستستخدم الآليات القائمة بالفعل على الصعيد المركزي وعلى مستوى المقاطعات، التي ستتطلب الوسائل اللازمة لضمان إحراز التقدم على نحو سلس فيما يتعلق بالانتعاش من أجل إعادة البناء وإعادة الإعمار، وتفادي أي ازدواجية غير ضرورية في الجهود أو أي إهدار للموارد الشحيحة.

وفي ٢٧ نيسان/أبريل، وجهت الحكومة نداء إلى المجتمع الدولي لتقديم المساعدة وإنشاء صندوق وطني للتعمير، بمبلغ أولي قدره بليوني دولار، ٢٠٠ مليون دولار منه مخصصة من مواردها الخاصة، للقيام فورا بإعادة بناء الهياكل الأساسية الحيوية والمنازل ومواقع التراث. وتقوم لجنة التخطيط الوطني لدينا بتقييم كامل للأضرار والاحتياجات لتمويل التعمير، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء الإنمائيين الآخرين. وقد يصل المبلغ الإجمالي المطلوب في نهاية المطاف إلى بلايين الدولارات. وتعول الحكومة على الدعم السخي لشركاء نيبال الإنمائيين لتمكينها من مواجهة هذه التحديات. وتحقيقا لتلك الغاية، فإننا نرحب بإطلاق نداء الأمم المتحدة لتقديم التبرعات، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى التبرع بسخاء من أجل تقديم المساعدة المنقذة للحياة إلى ضحايا الزلزال في الأشهر الثلاثة المقبلة، والتي بدونها ستكون الحالة الإنسانية متردية.

وأود أن أؤكد لجميع أصدقاء نيبال هنا اليوم، أن الشعب النيبالي، مثلما أعربوا عن أملهم وعن ثقتهم في قدرتنا على تحقيق النتائج، سيخرج قويا من هذه الأزمة. ونحن مصممون على القيام بذلك. ولهذا فإننا بحاجة إلى مزيد من الدعم والتعاون، لا سيما في شكل موارد مالية كبيرة ومستدامة من شركائنا الإنمائيين.

وتحاول نيبال منذ سنوات التأهب لكوارث مثل هذه الكارثة. وعلى الرغم من أننا قمنا بسن القوانين وإنشاء المؤسسات وتخزين الإمدادات والمحاصيل على مدى عدة سنوات، فإن قدراتنا في نهاية المطاف أقل مما هو مطلوب. فباعتبار نيبال بلدا غير ساحلي من أقل البلدان نموا وباقتصاد جبلي خرج مؤخرا من صراع، فإنه لم يتمكن من التأهب على نحو كاف لكارثة بهذا الحجم. بيد أن الحكومة، وفي ظل هذه الظروف، اتخذت إجراء على وجه السرعة لتعبئة مواردها وتنسيق الدعم الخارجي بأكبر قدر ممكن من الكفاءة.

ونيبال الآن في حالة مزرية، تواجه انعدام اليقين ومصاعب شديدة للغاية. لكن لدينا ثقة كاملة في دعم أصدقائنا، وفي قوتنا وتصميمنا على تجاوز الأزمة والتعافي من هذه الكارثة وبناء وطن أفضل. وفي خضم الفوضى في أعقاب الكارثة، من الملهم أن نرى كيف التحم أبناء شعب نيبال بكل تفان، في الداخل والخارج، بغية مساعدة بعضهم البعض. وذلك أمر ملهم لأنه يوحي ببوادر التغيير. فأمل النيباليين في بلدهم

والعمل الذي يقومون به لإعادة بناء نيبال وثقتهم في قدرتها على الصمود، – هي عناصر التقدم. والبلد الذي ظل غارقا طيلة سنوات في عملية الانتقال السياسي التي طال أمدها يشهد الآن شعورا بوحدة الهدف لم يسبق له مثيل بين الأحزاب السياسية والزعماء السياسيين من أجل مواجهة التحدي معا، وتهيئة مناخ سياسي يفضي إلى التعجيل بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي ١٣ أيار/مايو، قررت الجمعية التأسيسية، وهي أيضا البرلمان الوطني في البلد، بالإجماع أن جميع مكوناتها سترقى إلى مستوى التحدي وستوجه بلدنا للخروج من هذه المحنة.

ونحن على ثقة بأن القرار ٢٨٠/٦٩، الذي اتخذ هذا الصباح وحظي بعدد كبير من المقدمين، سيكون حاسما في تيسير جميع المبادرات التي ستقوم الحاجة إليها لتحقيق ذلك الحلم. ونحن ممتنون للقيادة الإسبانية على ما قامت به لتوحيد مواقف أعضاء الأمم المتحدة في تضامن عالمي مع نيبال عن طريق ذلك القرار. وأود أن أتوجه بخالص الشكر للسيد رومان أويارثون مارتشيسي، الممثل الدائم لإسبانيا وصديقي العزيز، على جهوده وعلى عرضه المؤثر للقرار. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن بالغ تقدير حكومة نيبال لجميع البلدان الصديقة على جهودها لتشكيل القرار أخيرا، وأن أشكر جميع الوفود من أعماق قلبي على دعمها الثابت لنيبال وعلى اعتماد قرار اليوم، مما جعلنا نشعر حقا بأن نيبال لن يتم التخلي عنها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ج) من البند ٦٩ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥.